أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات

على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية[1]

دكتور سمير نعيم أحمد*

أولا : مقدمة :

شهدت مصر خلال حقبة السبعينات تغيرات جوهرية في نظامها الاقتصادي الاجتماعي تحت شعار الانفتاح الاقتصادي أدت في النهاية الى انهاء التجربة المصرية التي بدأت منذ أوائل الخمسينات في التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستقلة وتحويل مصر إلى بلد تابع للامبريالية العالمية مثل غيرها من دول المنطقة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو العسكري[2] . ولم تكن هذه التبعية لتتحقق دون أن تسيطر على مقاليد المجتمع المصري طبقة ترتبط مصالحها مباشرة بمصالح الامبريالية العالمية ، وهي الطبقة البورجوازية الكومبرادورية التي أخذت على عاتقها القضاء على كل منجزات مرحلة الاستقلال الاقتصادي والكفاح ضد التبعية والامبريالية ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر[3] . ولم تكتف الطبقة الطفيلية التابعة الجديدة[4] باحداث تغيرات اقتصادية وتشريعية وسياسية تحقق مصلحتها ومصلحة القوى الامبريالية عن طريق تحجيم دور الدولة وجعلها في خدمة هذه المصالح ولكنها عمدت أيضا ومنذ البداية الى نشر قيم اجتماعية بين الجماهير تتلاءم مع الواقع الذي خلقته وتدعمه .

* استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعتي عين شمس والكويت .

ويحاول المؤلف في هذا المقال أن يصل إلى تشخيص لنوعية أنساق القيم الاجتماعية التي ترتبت على هذه التغيرات البنائية في المجتمع المصري والتي تدعمها وتبثها الطبقة البورجوازية المسيطرة وأجهزة الدولة المعبرة عنها وإلى بيان تأثير هذه الانساق القيمية على مستقبل التنمية في مصر كما يحاول أن يقدم تصورا بديلا لهذه الانساق يمكن أن ينشأ عن ويساهم في تحقيق نمط استقلالي ذاتي للتنمية يهدف إلى تلبية المطالب الاساسية للشعب المصري وتحقيق انسانية الانسان فيه . ولتحقيق هذه الأهداف يعالج هذا المقال الموضوعات التالية :

أ ـ محاولة هدم الانساق القيمية للمرحلة السابقة ، ب ـ أثر السياسات الاقتصادية على الظروف المعيشية وأنساق القيم ، ج ـ أثر القيم البورجوازية على التنمية .

ثانيا : محاولة هدم الأنساق القيمية للمرحلة السابقة :

اذا كانت المرحلة السابقة (رأسمالية الدولة القائدة والوطنية) قد تركت بصمات واضحة على أنساق القيم في مصر[٥] . فان هذه المرحلة قد شهدت محاولات مكثفة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير على هذه الأنساق واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي الجديد وتدعمه وتبقي عليه . فقد قامت الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي انتصرت في صراعها ضد البورجوازية المتوسطة الوطنية وسخرت الدولة في خدمتها،باستخدام كافة الوسائل المتاحة لهدم عناصر أنساق القيم التي تبلورت في المرحلة السابقة واحلال عناصر جديدة محلها.ومن هذه الوسائل الحملات الاعلامية التي بدأت بهدوء وعلى استحياء ثم أخذت تتصاعد تدريجيا حتى وصلت إلى ذروتها في الجرأة والسفور والتي تشكك في كل ما استقر في عقول الجماهير من قيم وتهاجمه بشراسة وعنف بشتى الأساليب . فقد بدأت الصحف أولا ، ثم تلتها الاذاعة والتليفزيون في الهجوم على الاشتراكية وعلى القطاع العام وعلى منجزات الفترة السابقة (السد العالي والتصنيع ومساندة حركات التحرر والقومية العربية ومعاداة الاستعمار) وركزت في حملتها على سلبيات هذه المرحلة وعلى مساوىء قادتها . وأنتجت استوديوهات السينما العديد من الافلام التي تجسد هذه المساوىء وأنتجت المطابع العديد من الكتب التي تصور المرحلة السابقة على أنها مرحلة خراب مصر[٦] . واستخدمت هذه الحملات الدين بشكل فعال في مهاجمة الاشتراكية وأيديولوجيتها كما استخدمت النزعة الوطنية في مهاجمة الدول الاشتراكية حيث صورت المرحلة السابقة على أنها كانت مرحلة الاستعمار لمصر من

قبل الاتحاد السوفيتي ، واستغلت مشاعر الجماهير بالمعاناة حيث نسبت كل معاناة حالية لها إلى المرحلة السابقة .

وخطورة هذه الحملات تتمثل أساسا في رأينا في تشكيك الشعب المصري في ذاته وفي سلامة عقله،ولنا أن نتصور شخصا ظل يعتقد في أنه على صواب لسنوات طويلة ثم تفاجئه الدولة بأن كل ما كان يفعله وكل ما كان يقال له خطأ ، حتى ما يراه أمامه مجسما (مثل السد العالي) ويعتقد **أنه خيره أصبح يصور له على أنه** وبال عليه وحتى تضحياته وما بذله فيها من دماء عزيزه أصبحت تصور له على أنها اخطاء ارتكبها دون مبرر ، وتحول العدو فجأة إلى صديق .

لقد هزت هذه الحملات المكثفة ثقة الناس (وخاصة الشباب) بأنفسهم وزعزعت أنساق القيم التي تتصل بالزهو والفخر الوطني.والأهم من ذلك أنها أفقدت الناس ثقتهم بأجهزة الدولة ذاتها : أليست هذه الاجهزة ذاتها ، بل ونفس الاشخاص العاملين فيها أحيانا ، هي التي كانت تقول عكس ذلك تماما ؟ أي كلام هو الصحيح وماذا نصدق ؟ ! الاتحاد السوفيتي الصديق أصبح العدو ، وأمريكا كانت العدو فأصبحت الصديق ، واسرائيل كانت عدوا فأصبحت خصما ثم صديقا ، والقطاع العام كان مستقبل مصر فأصبح خراب مصر ، والعرب اخوتنا ـ أصبحوا اعداءنا ، والاشتراكية كانت عدلا وكفاية فأصبحت ظلما واستغلالا . . . الخ .

ومما لا شك فيه أن هذه الحملات الاعلامية قد أثرت تأثيرا بالغا على نوعية القيم الاجتماعية ، فقد أضعفت بالضرورة القوة النسبية للقيم الجماعية والوطنية ، أي القيم التي ترتبط بشعار « من أجل مصر »ودعمت القيم الفردية الذاتية التي ترتبط بشعار « من أجل نفسي » وخاصة حين يرى الناس أن كل من تمسك بشعار من أجل مصر في كتاباته وسلوكه وظل ملتزما بفكره ومدافعا عنه قد أقصى من مكانه بينما رفع من شأن من تنكر لكل ما كان يقوله وأخذ يكتب ويقول ما يناقضه تماما . بل أن التمسك بأي قيم أصبح في حد اته شيئا غير مأمون ، فالانتهازية والوصولية والنفاق هي المثل الأعلى الذي تقدمه وسائل الاعلام 'للشباب .

ومما يزيد من زعزعة الثقة في أجهزة الدولة ما تلجأ اليه هذه الأجهزة من تقديم الوعود بسخاء لحل الأزمات التي يعاني منها الجمهور ، وهي وعود خيالية في معظم الأحيان ثم يتضح للناس أنهم كانوا ضحية للخداع الرسمي وأن أزماتهم تزداد تفاقما .

ثالثا : أثر السياسات الاقتصادية في مرحلة الانفتاح على الظروف المعيشية وأنساق القيم :

نظرا لطبيعة الطبقة الرأسمالية الكومبرادورية الموجهه لسياسة الدولة والتي تتسم كما سبق أن ذكرنا بسمات الطفيلية والاستهلاك والتبعية ، فأن جل اهتمامها قد انصب على تحقيق مصالحها على حساب مصالح الجماهير الكادحة مع خداع هذه الجماهير بتصوير اجراءاتها على أنها اجراءات لمصلحة المجتمع بأسره . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك اجراءاتها في مجال الاسكان . لقد صورت أزمة الاسكان على أنها ناجمة عن عدم تشجيع القطاع الخاص على البناء ونقص الحوافز وعدم صلاحية القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر لحل الأزمة وتدخل الدولة في تحديد القيم الايجارية للوحدات السكنية وتحديد أسعار مواد البناء ومشاركتها في المشروعات السكنية ، ولهذا اتخذت كافة الاجراءات لاطلاق يد القطاع الخاص في هذا المجال وتقديم كافة التسهيلات له وتعديل أو الغاء القوانين التي تتعارض مع مصالحه.ونشط القطاع الخاص في مجال الاسكان نشاطا لا نظير له من قبل فأقام المساكن الفاخرة في كل مكان واستورد لها لوازمها من الخارج بأعلى الاسعار ثم عرض هذه المساكن بسخاء في السوق للتمليك بأسعار باهظة أو للايجار بقيم ايجارية لا تخضع لأي قانون مع طلب خلوات رجل أو مقدمات خيالية،وشارك المستثمرون الأجانب في هذا النشاط(٧) . وكانت النتيجة بالطبع أن استطاعت قلة قليلة الحصول على مساكن فاخرة وبقيت آلاف المساكن الفاخرة دون استعمال (وهي تمثل بالطبع رأسمال معطل) لعجز المواطنين عن دفع المطلوب فيها(٨) ، بينما تعاني الآف الأسر الجديدة بالذات من عدم امكانية الحصول على مسكن ، بل وحتى من فقدان الأمل في الحصول عليه في المستقبل بالامكانيات التي تتيحها لهم أنشطتهم المشروعة(٩) . فأي خطة يضعها الزوجان لتدبير المبلغ المطلوب منهما مصيرها الفشل لأنه حتي بعد تدبير هذا المبلغ بعد سنوات من المعاناة سيكون الوضع قد تغير ويطلب منهما أضعافه ، أي أنهما في النهاية يجريان وراء سراب لا يمكن الامساك به . وهكذا يجد الشباب نفسه في طريق مسدود لا مهرب منه الا باتباع أحد طريقين : إما ممارسة نشاط ما يدر عائدا سريعا ومجزيا وإما الهجرة إلى الخارج وخاصة إلى الدول العربية والعودة بالمال المطلوب . وكلا الطريقين ملىء بالمخاطر . فالنشاط الانتاجي المشروع لا يمكن أن يدر عائدا يكفي للحصول على مسكن ولهذا فلا بد من ممارسة أنشطة طفيلية (السمسرة أو المضاربة مثلا) أو ممارسة أنشطة غير مشروعة (الرشوة والاختلاس) ، أو ممارسة

أنشطة غير مرغوبة (ترك مجال التخصص والعمل في الفنادق وشركات الانفتاح . الخ) . وكل هذه الأنشطة غير متاحة لجميع الناس . كما أن الهجرة غير متاحة للجميع من جهة،وفي حال حدوثها فان على المهاجر أن يتحمل مشاق عديدة من جهة ثانية علاوة على أن مدخراته قد لا تكفي للحصول على المسكن لارتفاع قيمته باستمرار،من جهة ثالثة . ونتيجة ذلك كله فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيا واستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته . ويمكن لأي شخص يسافر للخارج ويلاحظ الأعمال التي يشتغل فيها الشباب أن يدرك لأول وهلة كيف أن خريج الهندسة والزراعة والتجارة . . . الخ يعمل جرسونا في مقهى أو في فندق ، لا لأنه لا يجد وظيفة مناسبة في مصر ، ولكن لأن هذه الوظيفة لا تدر عليه ما يكفي لحل أزماته الاقتصادية والمعيشية في وطنه[١٠] .

ومما لا شك فيه أن عدم امكانية الحصول على مسكن ملائم ينعكس على نفسية المواطن وعلى اتجاهاته نحو عمله ونحو وطنه . فالذين يعانون من أزمة الاسكان لا يمكننا أن نتوقع منهم تبنى قيما ايجابية نحو العمل ولا اسهاما في التنمية وتفانيا من أجل مستقبل الوطن ، خاصة اذا كانوا يرون أمامهم آلاف الوحدات السكنية الفاخرة الخالية لملاك جشعين دون أن يحلموا بالحصول عليها .

إن أزمة الاسكان التي تتفاقم يوما بعد يوم والتي تركتها الدولة كليا ، تقريبا للقطاع الخاص ليتولى أمرها فأخذ يهدر الامكانيات المادية المتاحة في بناء المساكن الفاخرة وتحالف مع شركات الاستثمار الأجنبية في استنزاف موارد المجتمع واقامة أبنية بغرض المضاربة وبيعها للأجانب . . . . إن هذه الأزمة الطاحنة لها انعكاساتها الخطرة على قيم الناس . لقد فرضت هذه الأزمة على الشباب أوضاعا قاسية من أهمها الاضطرار إلى تأخير الزواج وعدم القدرة على التخطيط لمستقبل حياتهم والشعور بانعدام الحيلة والقدرة . وكان لا بد أن يترتب على ذلك الاضطرار للتخلي عن كثير من القيم الاخلاقية التي تنظم العلاقة بين الجنسين والممارسات الجنسية·فالشباب يجد نفسه عاجزا عن اشباع حاجاته بالأساليب المشروعة التي تتفق مع قيمه،ولكن لهذه الحاجات ضغوطا عليه تضطره إلى اشباعها بأساليب غير مقبولة اجتماعيا . والخطورة في ذلك أن التخلي عن قيم أساسية في جانب لا بد أن يتبعه التخلي عن قيم أخرى في العديد من الجوانب الأخرى .

ومن أخطر آثار أزمة الاسكان على الأسرة وعلى القيم الاجتماعية ما يطرأ على

العلاقات الانسانية ، في أكثر أنواعها خصوصية واشباعا ، من تشيوء[١١] . فحين يصبح توفر المسكن أهم شيء حتى يمكن اتمام الزواج ، تتوارى أهم الخصائص الانسانية التي يجب توفرها في العلاقة الزوجية وراءه . فالحب المتبادل بين الزوجين مثلا يصبح لا قيمة له اذا لم يتوفر المسكن . وبالتالي فأن أول سؤال يمكن أن تسأله الفتاة أو أهلها حيث يتقدم أحد لطلب يدها هو : هل عنده شقة ؟ بدلا من أن يكون السؤال : هل تحبينه ؟ أو هل هو شخص على خلق ؟ . . . . الخ . وكذلك الحال بالنسبة للفتى الذي لا بد أن يضع في اعتباره امكانيات الفتاة المادية قبل كل شيء . وهكذا تتحول العلاقة الانسانية في مجال الأسرة إلى علاقة بين أشياء أكثر منها علاقة بين بشر .

وما يقال عن أزمة الاسكان يمكن أن ينطبق على غيرها من الأزمات . فأزمة المواصلات[١٢] وأزمة الغلاء المتزايد والفاحش في الأسعار[١٣] وانهيار المرافق الحيوية في المجتمع[١٤] (الصحية والتربوية . . . الخ) كلها تمثل ضغوطا مدمرة على الانسان المصري بوجه عام . وليس أمام المواطن سوى اللجوء للحلول الفردية الذاتية لمواجهة هذه الأزمات التي لا يتحمل هو مسئولية حدوثها ، وهكذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين في حلها في ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة إلى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة . وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام ، فهي تضعف من القيم الداعية للعطاء للمجتمع وتدعم القيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع . ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد أو اللامبالاة . ولنأخذ مثالا واقعيا بسيطا لتوضيح العلاقة بين انهيار المرافق من جهة والقيم الانسانية من جهة أخرى : حين يقع حادث ما لأحد المواطنين ، كأن تدهمه سيارة مثلا في الطريق العام . أن أول رد فعل انساني لدى أي مواطن هو أن يهب لمساعدة الضحية وأول ما يطرأ على ذهنه هو استدعاء سيارة الاسعاف ، ولكي يفعل ذلك لا بد من الاتصال التلفوني بالاسعاف أو المستشفى ، ولكن اين التلفون العام ؟ لا يوجد تليفون عمومي واحد في أي شارع من شوارع مصر ، ولهذا يلجأ المواطنون إلى المحلات أو المنازل ، وعادة ما يكون الخط معطلا أو الخط مشغولا ، فاذا نجح المواطن في الاتصال فعلا بالاسعاف ، فقد لا تكون هناك سيارة جاهزة للتحرك فورا واذا وجدت فانها قد تكون معطلة أو غير سريعة ، وهي بالطبع غير مجهزة تجهيزا مناسبا ، واذا تحركت فعلا إلى مكان الحادث ، فكم من الوقت تستغرق للوصول اليه وسط الفوضى الضاربة في المرور وعدم وجود قانون يلزم السائقين بافساح الطريق لسيارة الاسعاف؟ نتيجة لذلك كله ولتكرار حدوثه فأن أي

مواطن يشاهد مثل هذا الحادث لا بد أن يصاب بالتبلد والشعور بعدم الحيلة ، ونظرا لما يمثله الموقف من أزمة نفسية عميقة فان المواطن لا يفعل شيئا سوى الانسحاب من الموقف ويصاب بالتبلد . واذا ما حاول المواطنون المساعدة بنقل المصاب إلى المستشفى فانهم يعانون من التعقيدات في ادخاله للمستشفى (ترفض المستشفيات الخاصة استقبال أو علاج مصابي الحوادث) بالإضافة إلى تعقيدات وبطء تحقيقات الشرطة ·أما اذا توفي المصاب فان المواطنين لا يملكون شيئا سوى تغطية الجثة بالأوراق ، وتظل الجثة في مكانها ساعات طويلة يشاهدها الناس وحتى الأطفال دون أن تتحرك جهة ما لنقلها ، فالاسعاف يرفض نقل الموتى والشرطة لا تفعل ذلك فورا ، وعادة تظل الجثة في مكانها محدثة أثارا رهيبة في نفوس الناس حتى يحضر أحد من اقارب المتوفي لنقله .

ومن المعروف جيدا لكل المواطنين أن جميع الخدمات الحيوية تنقسم إلى خدمات عامة وخدمات خاصة (الرعاية الصحية ، التعليم ، المواصلات . . الخ) ، وأن الخدمات العامة تتسم بالسوء الشديد والتدهور المستمر ، ومعنى ذلك أن القدرة المالية للشخص هي التي تحدد نوعية الخدمات التي يمكن أن يتلقاها (العلاج والدواء المناسب ، والدروس الخصوصية . . . الخ) حتى في المؤسسات الحكومية التي تنتشر فيها الرشوة والفساد والمحسوبية والوساطة . ويؤدي ذلك بالضرورة إلى الشعور بالاغتراب وإلى اعلاء المصلحة الخاصة على أي مصلحة عامة .

إن الضغوط الاقتصادية الشديدة التي يتعرض لها الناس في مصر بفعل استغلال الطبقة البورجوازية الطفيلية للشعب[١٥] تجعل من العسير جدا على الناس الاستمرار في التمسك بالقيم الايجابية والاجتماعية وتخلق بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقي مما يؤثر تأثيرا بالغا على انتاجية الأفراد في المجتمع .

كما لا يجب أن نغفل دور البورجوازية الطفيلية في نشر الفساد في الجهاز الحكومي وتأثير ذلك على المجتمع بأسره ، ذلك أن البورجوازية على استعداد دائما لرشوة الموظفين الحكوميين للحصول على تسهيلات بيروقراطية أو جمركية وتدفع في سبيل ذلك أي مبالغ ، فهي في نهاية الأمر لا تخسر شيئا لانها تضيف كل هذه المبالغ على أسعار السلع أو الخدمات التي تقدمها بحيث يتحملها المستهلك في نهاية الأمر[١٦] . ونظرا للضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الموظفون من جهة ولأن بعضا منهم ، وخاصة كبارهم ، ينتمي إلى البورجوازية الطفيلية ويشاركها في مشروعاتها من

جهة أخرى فإن قبول الرشوة يكون ميسورا ثم تتفشى الظاهرة بين جميع قطاعات الموظفين لدرجة أصبحت الرشوة فيها شيئا مقبولا وغير مستهجن .

إن التواجد وسط مناخ عام فاسد يتطلب من أي مواطن شريف قدرة خارقة على مقاومة الفساد ، بل إن المقاومة قد تعرضه لأخطار التآمر عليه ، علاوة على المعاناة الشديدة من الضغوط الاقتصادية التي يرى غيره يتغلبون عليها أو يخففون من حدتها بالفساد .

وانتشار الفساد في أجهزة الدولة له انعكاسات خطيرة على القيم التي يتمثلها الأطفال خلال عملية تنشئتهم الاجتماعية سواء في الأسرة أو في المدرسة . والأطفال يتعلمون بطريقة عملية،من خلال مشاهداتهم لسلوك الآباء والمعلمين وغيرهم من أفراد المجتمع الذين يتعاملون معهم،أن العمل المنتج والاخلاص فيه ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات التي بثتها في نفوسهم كافة وسائل الاعلام ، ولا إلى المظاهر البراقة التي يتمتع بها أبناء البورجوازية الطفيلية ، بل ولا حتى الطريق للوفاء بالاحتياجات الأساسية للانسان . فالأب الشريف غير الفاسد أتعس حالا من الأب الفاسد المرتشي وهو لا يحظى بالتقدير ، ومعلم المدرسة الذي يهمل التدريس بالفصل ويلهث وراء الدروس الخصوصية ، غير المشروعة أصلا ، يعيش في بحبوحة بينما زميله الذي يتفانى في أداء عمله ولا يجعل من نفسه تاجرا للدروس يعيش في حالة من الضنك . وحين يصل هذا الطفل بعد ذلك إلى الجامعة ويرى أن زملاءه الذين يأخذون دروسا خصوصية عند الأساتذة يحصلون على النجاح بتقديرات عالية يفقد الثقة في قيمة بذل الجهد والتفاني في العمل وفي الاساتذة بل وحتى في المجتمع ذاته .

أما بالنسبة للقيم المتعلقة بالتعليم وحب المعرفة فان ما يراه الشباب أمامهم يوميا من أدلة قاطعة على أن الثراء ، أو حتى توفر الظروف الملائمة للحياة ، لا يرتبط بالتعليم وانما يرتبط بالسلوك الاستغلالي (التجارة والسمسرة والمشروعات الخاصة عموما) يقلل من قيمة الاقبال على التعليم وتحصيل المعرفة ويريد من قيمة الثراء السريع دون بذل جهد يذكر . فالأميون أو أنصاف المتعلمين أو المتعلمون الفاسدون هم الذين يملكون ثروة المجتمع، ومهما بلغت درجة تعليم الشخص في المجتمع فإن دخله ، اذا اعتمد فقط على ممارسة عمل شريف ، لا يمكن أن يقارن بأي حال من الأحوال بدخل المضارب أو السمسار أو التاجر (عبر فيلم « انتبهوا أيها السادة » عن هذه الأزمة النفسية للشباب تعبيرا ممتازا حيث قارن بين الزبال وبين أستاذ الجامعة المتفاني في أداء عمله والذي يقاوم الفساد) .

إن القدوة التي تقدمها الطبقة البورجوازية للشباب من خلال سلوكها ومن خلال أجهزة الاعلام قدوة غير منتجة ولا تتسم بالعطاء للمجتمع ولكنها تتسم بالفردية والاستهلاك والسطحية والأنانية والعمالة للقوى الامبريالية[١٧] .

ويكتسب الشباب من خلال تعامله اليومي في المجتمع ومن خلال تجاربه ومشاهداته قيما هدامة تجعل من المال القيمة العظمى في الحياة بحيث تتوارى وراءه كل القيم الانسانية . فالشجاعة والشرف والأمانة ، والتقدير والاحترام ، بل وحتى العلم أو المعرفة كلها أشياء يمكن أن تشترى . واتجاه البورجوازية إلى انشاء جامعة أهلية وإلى فرض المصروفات على التعليم الجامعي تأكيد لهذه القيمة .

ومن المؤكد أن لهذه القيم انعكاساتها الخطيرة على التنمية،فالتنمية في ظل السياسة التي ترسمها البورجوازية الكومبرادورية هي تنمية لثروات الافراد وليست تنمية للمجتمع وموارده ، وهي تنمية تتصف بقصر النظر وليست تنمية على المدى البعيد بشكل مخطط . وفي سبيل المصلحة الخاصة يضحي بالمصلحة العامة (مشروع هضبة الاهرام وغيره خير دليل على ذلك) ويمكننا أن نلاحظ قيمة اعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة بل وحتى على القيمة الانسانية مثل الاهتمام بأرواح الآخرين في أكثر من نموذج سلوكي فعلي في المجتمع . فيكفي أن نشير إلى تكرار حوادث انهيار العمارات بسبب جشع المقاولين أو أصحابها على ساكنيها وضياع مئات الأرواح تحت انقاضها،ولا يمكن هنا أن نتغافل عن دور الفساد الحكومي في ذلك كما يمكننا أن نشير إلى سلوك الحرفيين في كافة المجالات التي تتصل بأمن المواطنين والذي أصبح يتسم بالاستهتار الشديد بالعمل مهما كانت خطورة العمل الذي يؤدونه في سبيل الحصول على أكبر عائد مالي وما يمثله ذلك من اهدار لموارد المجتمع ، يمكن أن نذكر أيضا الانتشار الرهيب لظاهرة الغش في الامتحانات من الابتدائية حتى الجامعة ، والذي يساعد عليه المراقبون والمدرسون أنفسهم ، دون ادراك لخطورة ذلك على مستقبل المجتمع بأسره .

والآن كيف تنعكس هذه القيم التي تخلقها وتدعمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة على موضوع السكان والسلوك الانجابي بصفة خاصة ؟

إن الغالبية العظمى من سكان مصر هي التي تقع على كاهلها نتائج استغلال الطبقة البورجوازية الكومبرادورية واهدارها ونهبها لموارد المجتمع وثرواته وما يرتبط بذلك من فساد وتضخم وتدهور في المرافق ، والجزء الأكبر من هذه الغالبية يعيش في

ريف مصر والأحياء الشعبية في المدن . ومن المعروف أن طبقة الفلاحين وطبقة عمال المدن هما أقل الطبقات استخداما لأساليب تنظيم الأسرة على الرغم من أنهما المستهدفتان من برامج الدعاية لتنظيم الأسرة . وفي رأينا أن الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية لرأسمالية الدولة التابعة تؤدي إلى استمرار مشكلة تزايد السكان في مصر على الرغم من اهتمامها الشديد ببرامج تنظيم الأسرة الدعائية .

فدعوة الأجهزة المختلفة لتنظيم الأسرة لا تنبع أساسا من الاهتمام بالمصلحة العامة للمجتمع انما تنبع من الاهتمام بالمصلحة الخاصة للبورجوازية الكومبرادورية . ذلك أن البورجوازية تخشى من التزايد السكاني الذي يهدد مصالحها وهي عاجزة عن وضع الخطط القومية الشاملة وبعيدة المدى لاستغلال القوى البشرية المتزايدة في مشروعات انتاجية تنموية ولتوفير احتياجاتها .

والطبقات العاملة تدرك جيدا من واقع ظروف معيشتها التناقض الذي تقع فيه الاجهزة عندما تدعو الناس إلى تنظيم الأسرة . فالدولة تترك الناس غارقين في مشكلاتهم ويعانون من كافة الضغوط الاقتصادية ولا تتدخل لمنع استغلالهم وحمايتهم من الفساد ومع ذلك تدعوهم لتنظيم أسرهم بدعوى أن هذا التنظيم هو الذي سيؤدي إلى التخفيف من مشكلاتهم . إنهم يدركون أن التزايد السكاني هو المشجب الذي يعلق عليه عجز الدولة عن توفير احتياجات الشعب والذي تتخفى وراءه مظاهر الاستغلال والتفاوت الطبقي . ومن جهة أخرى ترفع أجهزة الدولة شعارات الانفتاح الاقتصادي وحرية رأس المال المطلقة وتقلل من التدخل في كل الأنشطة الاقتصادية وتلغي التسعيرة في كثير من السلع وتترك تحديد الاسعار للعرض والطلب وترفع الدعم عن سلع ضرورية وفي نفس الوقت تدعو إلى تقييد النسل والتحكم فيه . إن الدولة تطلب من الناس الاستجابة لمطالبهم في تنظيم النسل بينما لا تستجيب هي لمطالبهم بتوفير احتياجاتهم الأساسية وحمايتهم من الاستغلال . لهذا يضرب الناس بالدعوة لتنظيم الأسرة عرض الحائط ، خاصة وأن الظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها تجعل للأطفال قيمة كبيرة ، فالطفل بالنسبة للفلاح والعامل يمثل نوعا من الضمان الاجتماعي أو وثيقة تأمين بالنسبة للمستقبل في حالات العجز والشيخوخة ، كما أنه يعمل من سن مبكرة جدا (ست سنوات في أحيان كثيرة، كما نرى في الحقول وفي الورش الحرفية) وبذلك يعول نفسه ثم يمثل مصدرا لدخل الأسرة . وفي رأينا أن عدم استجابة الجمهور لبرامج تنظيم الأسرة يرجع أيضا إلى أن مجال الانجاب من المجالات القليلة جدا في حياة المواطن التي يستطيع فيها اتخاذ قراراته بنفسه دون أن تفرض عليه . فكل

القرارات المتعلقة بحياته لا يشارك في صنعها ولا يؤخذ رأيه فيها ، وهو لا يرحب بتدخل الدولة في أدق أمور حياته الخاصة والدولة لا تملك بالفعل أية وسيلة لفرض سلوك انجابي معين عليه سوى **الاستمالة** التي يرفضها .

وفي نهاية حديثنا عن تأثير الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على أنساق القيم يجب أن نؤكد على أن كل هذه التأثيرات السلبية على القيم،وخاصة المرتبطة منها بعملية التنمية لا تنفي حقيقة وجود واستمرار قيم أخرى ايجابية تكونت لدى المواطنين تاريخيا،بل وحتى ظهور قيم ايجابية جديدة،فالقيم لا تتغير كلية ولا تختفي تماما بتغير الظروف المادية للمجتمع ، وكما تقاوم القيم السيئة أو التي أصبحت غير ملائمة للتطور التغـير ، تقاوم القيم الايجابية والملائمة للتطور أيضا القيم الفاسدة . كل ما في الأمر أن كل مرحلة من مراحل المجتمع تطغى أو تسود فيها أنساق معينة من القيم بفعل الظروف المادية التي تسودها دون محو للقيم السابقة عليها . وكل أنساق القيم في جميع مراحل التطور الاجتماعي في كل مجتمع تتسم بالتناقض أو الصراع بين الأضداد . إن القيم السلبية التي طغت منذ مرحلة رأسمالية الدولة التابعة لم تظهر من العدم ولكنها كانت كامنة في أنساق القيم التي تكونت تاريخيا،وحين تهيأت لها الظروف المادية طفت الى السطح وأصبحت لها السيادة[١٨] . ولهذا فاننا لا بد وأن نؤكد حقيقة أن القيم الايجابية ما زالت من مكونات أنساق القيم في المجتمع المصري وما زالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين وأنها سوف تطفو مرة أخرى إلى السطح وتصبح لها السيادة حين تتغير الظروف المادية للمجتمع ، بل انها لا بد وأن تساعد على حدوث هذا التغير . وهذه القيم الإيجابية يتمثلها بالضرورة ويحملها الشعب العامل ، وحين يحسم الصراع الطبقي في مراحل تالية لصالح الطبقات العاملة (في مرحلة الاشتراكية) أو لصالح البورجوازية الوطنية (في مرحلة رأسمالية الدولة القائدة) فإن قيم هذه الطبقات هي التي ستنتشر، مثلما حدث في المرحلة السابقة من التحول في المجتمع المصري (منذ ثورة ٥٢ وحتى الانفتاح الاقتصادي) . والدليل على استمرارية وصمود القيم الايجابية إلى جوار قيم البورجوازية الفاسدة هو استمرارية المجتمع المصري في الانتاج بل وحتى في البقاء،فلو أن كل افراد الشعب قد تبنوا القيم الفاسدة المعوقة للعمل والانتاج التي تنشرها البورجوازية لتوقفت عجلة الانتاج تماما في مصر ولحدث انهيار كامل لها ، وهذا ضد منطق التاريخ .

رابعا : أثر القيم البورجوازية على التنمية :

إن جميع بلدان العالم الثالث التي مرت بمرحلة رأسمالية الدولة التابعة لم

تستطع أن تحقق أي تنمية حقيقية وازدادت أزماتها تفاقما وازدادت حدة التناقضات الطبقية فيها (بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا) وليست مصر استثناء في ذلك . ونحن نتوقع أنه مع انتشار قيم البورجوازية الكومبرادورية في المجتمع المصري وتأثير هذه القيم على السلوك الفعلي لقطاعات عريضة من المجتمع في كافة مجالات السلوك ستزداد حدة الأزمات التي يعاني منها الشعب وتزداد حدة التناقضات الطبقية حتى تصل إلى درجة يصبح معها التحول إلى مرحلة الاشتراكية أمرا حتميا . ذلك أن قيم البورجوازية تعوق عملية التنمية السبيل الوحيد لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ـ فهي قيم تحث على :

(أ) الكسب السريع والسهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه .

(ب) الاستهلاك وليس على الادخار والاستثمار .

(جـ) الاهتمام باللحظة الراهنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له .

(د) تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية .

(هـ) الهروب من مواجهة الواقع والتصدي لتغييره (عن طريق الهجرة مثلا) .

(و) الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر .

(ز) اقتناء الاشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات ، فالانسان يقدر حسب ما يقتني وليس حسب ما يتمتع به من امكانيات عقلية وخلقية .

(حـ) الأخذ لاعلى العطاء .

(ط) اللامبالاة والسلبية وليس على القدرة على ابتكار الحلول والابداع .

(ي) الحقد الطبقي (حقد الأغنياء على الفقراء الذين يخشون منهم ومن ثورتهم على استغلالهم لنيل حقوقهم) وليس على المساواة والمحبة والاخاء .

(ك) تحث على الفساد الخلقي بجميع صوره فالغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق والخداع والنصب والتزوير والرشوة والبغاء . . . الخ) .

(ل) اللاعقلانية وليس على العقلانية .

(م) استباحة واهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة .

(ن) اعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية[١٩] .

ونحن نرى أن انتشار هذه القيم في المجتمع وما تترجم اليه من سلوك فعلي يضر بمصالح جماهير الشعب ويؤدي إلى تدهور اقتصادي واجتماعي وثقافي يؤدي بالضرورة وعلى المدى البعيد الى تدعيم القيم الايجابية التي توجد لدى الطبقات الكادحة ولدى المثقفين الوطنيين واكسابها القوة اللازمة لتحريك الجماهير .

فقد تكون هذه القيم المدمرة ذات بريق خاص يجعل الناس يتبنونها في بداية الأمر ويدافعون عنها،ولكن الخبرة العملية بها ومشاهدة آثارها تجعل هؤلاء الناس يدركون خطورتها ، خاصة وأنهم يكتشفون أنها ليست قيمهم فعلا وأن تبنيها لا يمكن أن يحقق لهم الأحلام الزائفة التي روج لها ، أي أن كل الناس يمكن أن ينخدعوا بها لبعض الوقت أو قد يخدع بها بعض الناس طول الوقت ولكن من المستحيل أن ينخدع بها كل الناس طول الوقت .

إن الصراع الاجتماعي بين الطبقات على المصالح يرتبط به بالضرورة صراع قيمي ، والعلاقة بين الصراع الطبقي والصراع القيمي علاقة جدلية تماما . وكلما ازدادت حدة الصراع الطبقي ازدادت حدة الصراع الأيديولوجي عموماً والصراع القيمي بصفة خاصة ، وحين يحل هذا الصراع لصالح طبقة ما فان قيمها هي التي تسود في النهاية .

من هنا يتضح لنا أن الخصائص العامة لأنساق القيم السائدة حاليا تلعب بالضرورة دورا فعالا في تعويق عملية التنمية الحقيقية للمجتمع المصري ولكن حركة هذا المجتمع سوف تؤثر على هذه الخصائص بحيث تتحول إلى خصائص ايجابية وبناءة تساعد على التحول الاجتماعي إلى مرحلة تالية أكثر تقدما مهما طال الزمن وتأتي هذه المرحلة لتدعم تلك القيم وتضيف اليها .

الحواشي

(١) هذا المقال جزء من بحث أجراه المؤلف بتكليف من جهاز تنظيم الأسرة والسكان بالقاهرة ضمن مشروع البحث ايدكاس ٢٠٠٠ والذي يهدف الى دراسة الأثار الاقتصادية والسكانية لاستراتيجيات بديلة للتنمية في مصر حتى عام ٢٠٠٠ . وقد قدم البحث للجهاز في مايو ١٩٨٠ على شكل

مذكرة داخلية تحمل رقم ٧ ـ ١٩٨٠ سلسلة التخطيط وعنوانه :
« تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية الاقتصادية في مصر » . وقد اضاف له المؤلف هنا بعض الحواشي فقط التي تتضمن بيانات جديدة تدعم ما توصل اليه من استنتاجات .

(٢) انظر : ابراهيم العيسوى . **تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر** . نشرة سلسلة التخطيط رقم ٢ ـ ١٩٨٠ . جهاز تنظيم الاسرة والسكان . القاهرة . ص ١٩ وكذلك : عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ . دار الكلمة للنشر ـ بيروت . ١٩٨١ .

(٣) هناك معالجات كثيرة للتغير البنيوي الذي طرأ على النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي في مصر ابتداء من السبعينات والتي يتضح منها بجلاء أن الدولة قد فتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الخاص المحلي والعربي والاجنبي للاستثمار في جميع المجالات دون قيد أو شرط ، والدعم اللامحدود للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وبيع شركاته ، وترك سوق العمل تحت سيطرة ورحمة الرأسماليين المصريين والأجانب . وقد اتخذت كل هذه الاجراءات صفة المشروعية باصدار العديد من القوانين ابتداء من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهو قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي ومن بعده القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير الذي فتح المجال واسعا أمام الأجانب للسيطرة على التجارة الخارجية لمصر من جهة ولطبقة وكلاء وعملاء الشركات الاجنبية الطفيلية للسيطرة على اقتصاد مصر ومؤسساتها من جهة أخرى وأضر أبلغ الضرر بالصناعة المصرية وأغرق مصر في الديون التي تستخدم في أغراض غير تنموية حتى وصل حجمها إلى ١٨ مليار دولار . انظر في ذلك على سبيل المثال : ـ
عادل حسين . **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** دار الحكمة للنشر . بيروت . ١٩٨١ ، عبد القادر شهيب . **محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر** . دار ابن خلدون . بيروت . ١٩٧٩ ، على الجريتلى **خمسة وعشرون عاما ـ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين . المركز العربي للبحث والنشر . القاهرة . ١٩٨١ .

(٤) هذه الطبقة طفيلية لأنها لا تسهم بأي دور في انتاج الثروة في مصر ولكنها تعتمد في تحقيق أرباحها الطائلة على عمليات السمسرة والمضاربة والعمولات وتجنيها من عرق الشعب العامل وتعمل على تدمير القوى الانتاجية للمجتمع ولا يهمها أي شيء حتى قتل المواطنين بالأغذية الفاسدة التي تستوردها ما دامت تربح ، وهي استهلاكية بالضرورة لانها تدمر فرص تكوين أو زيادة الادخار القومي وذلك باستيراد السلع الأكثر ربحا والأكثر سهولة في التعامل أي السلع الاستهلاكية كما تنفق أرباحها على المظاهر الترفية والبذخية وهي تابعة لأن مصالحها ترتبط دائما بمصالح الشركات العالمية الأجنبية ولا مانع لديها من الخيانة الوطنية وتدمير الصناعة المحلية من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح . انظر :
عبد القادر شهيب . **محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر** . مرجع سابق ص ٤٠ ـ ٤٨ ، د . صقر أحمد صقر . **« الادخار واستراتيجية التنمية في مصر »** . المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين . القاهرة ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧ . فؤاد مرسي . **هذا الانفتاح الاقتصادي** . القاهرة . دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦ .

(٥) انظر مقالنا : « **ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتغيرها في مصر** » . مجلة العلوم الاجتماعية عدد يونيو ١٩٨٢ . وتشمل الاساس النظري لتشكل وتغير القيم بوجه عام والذي نسترشد به في هذا المقال .

(٦) وصلت هذه الجملة إلى ذروتها في السفور بالكتاب الذي صدر باسم عثمان أحمد عثمان بعنوان : « تجربتي » والذي « نشرت الصحف المصرية عنه أكثر مما نشرت في سنوات عن السد العالي وعن كوبرى ٦ أكتوبر وعن نفق الشهيد أحمد حمدي ، بل وعن الثورة الخضراء أيضا . وربما اعتبرت هذه الصحف الكتاب انجازا قوميا يفوق كل هذه المشروعات جميعا ، فقد انبرى معظم المسؤولين في الصحف إلى التعليق على الكتاب ونشر صفحاته مستلهمين منه الأفكار العظيمة لتوجيه الشباب حتى يسيروا على النهج العثماني لكي يصبحوا مثله ناجحين وأصحاب ملايين » . عبد الله امام . **تجربة عثمان** . دار الموقف العربي ، ١٩٨١ ص ٤٠ .

(٧) أخذت الدولة تقلل تدريجيا من مخصصات قطاع الاسكان من الاستثمارات القومية تاركة للقطاع الخاص حرية متزايدة للاستثمار (أو للنهب) في هذا القطاع . وقد هبط نصيب قطاع الاسكان من الاستثمار القومي من ٢٨ ٪ من الفترة ٥٢ ـ ١٩٦٠ إلى ٦ ٪ عام ٧٩ . وعلى الرغم من اطلاق يد القطاع الخاص في مجال الاسكان فان عدد الوحدات السكنية المنفذة سنويا قد انخفض من ٥٢ ألف وحدة عام ١٩٦٠ إلى ٢٦ ألف وحدة عام ١٩٧٨ مع تزايد عدد السكان وازدياد الحاجة إلى مزيد من الوحدات . انظر في ذلك :
محيا زيتون . **مشكلة الاسكان في مصر واتجاهات تطورها في المستقبل** » . ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس . القاهرة ٢٧ ـ ٢٩ مارس ١٩٨٠ .

(٨) أنظر : ميلاد حنا . **الاسكان في مصر** . الأهرام الاقتصادي ، العدد ٥٣٧ أول يناير ١٩٨١ .

(٩) أنظر : محمود المراغي . « **سكان بلا مساكن ومساكن بلا سكان** » . روز اليوسف العدد ٢٨٠٦ ٢٢ مارس ١٩٨٢ ، محمود المراغي . « **الاسكان للجميع** » روز اليوسف . العدد ٢٨٠٧ ٢٩ مارس ١٩٨٢ .

(١٠) يقول عادل حسين في كتابه « **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** » : « ان كثيرا من المصريين ارتضوا لأنفسهم أن يعملوا أي شيء وبأقل الاجور ، ومن ذلك أن اعدادا من الجامعيين وبعضا من حملة الماجستير يعملون كعمال في المطاعم أو في النظافة لدى المؤسسات أو في منازل رجال الأعمال ، وأكثر من ٥٠٠ جامعي يعملون بمكافآت شهرية تصل إلى ١٢٠٠ ريال على بند التنظيفات ببلدية جدة » . ص ٦٢٣ نقلا عن : حسين الشاعر ، « عمال العمرة » ، الأهرام ، (٢٤ /٣ /١٩٧٩) . كما يورد نتائج استطلاع غير رسمي لرأي عينة من طلاب الجامعات حيث قال حوالي ٨٥ ٪ من الطلبة انهم يتمنون مغادرة مصر للعمل في الخارج .

(١١) التشيؤ مفهوم يشير إلى العملية التي تحول بها الرأسمالية العلاقات الانسانية بين البشر في المجتمع إلى مجرد علاقات موضوعية أو لا شخصية بين أشياء ، أي أن تصبح العلاقات بين الناس تتم من خلال السلع التي يتبادلونها . وعلى ذلك يتحدد المركز الاجتماعي للأفراد واستجابات الآخرين لهم بقيمة السلع التي يتملكها هؤلاء الأفراد ، أما الخصائص الشخصية للفرد فإنها لا تصبح ذات بال .
ولمزيد من شرح هذا المفهوم انظر : سمير نعيم أحمد . **النظرية في علم الاجتماع** . دراسة نقدية دار المعارف . الطبعة الثالثة . ١٩٨٢ . ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(١٢) وصلت أزمة المواصلات في مصر إلى أبعاد لا انسانية بحيث أصبحت مهدرة لكرامة الانسان وأخلاقياته ومعنوياته . أن المواطن المصري في تنقله اليومي من أجل العمل أو لقضاء أي من احتياجاته اليومية يتعرض لضروب من الهوان والمذلة والمشقة لا يمكن أن توصف ، لا فرق في ذلك بين طفل أو شاب أو شيخ ، بين رجل أو امرأة ، بين ساكن القرية أو ساكن المدينة ما دام ينتمي إلى السواد الأعظم من الشعب ولا يملك سيارة فارهة . ويكفي تدليلا على ذلك ، لمن لا يرى بعينيه حال وسائل النقل العام بمصر ، أن عدد سيارات الأوتوبيس العام في مصر كلها قد انخفض من ٥٠٨٠ أتوبيسا عام ١٩٧٥ إلى ٤٢٨٦ أوتوبيسا عام ١٩٧٧ (يشمل هذا العدد أوتوبيسات المدارس والسياحة) . أما عدد سيارات الأوتوبيس العام التي تخدم معظم الشعب المصري فان عددها لا يتجاوز ٢٦٠٠ سيارة جاوز أغلبها العمر الاقتصادي للتشغيل . أما قطاع السكة الحديد فانه شديد السوء حيث نجد أن ٤٥ ٪ من الخطوط و ٣٠ ٪ من الوحدات جاوز العمر المقرر . وعلى العكس من ذلك ارتفع عدد السيارات الخاصة من ١٥٣٧٣٤ سيارة عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩٨٠ سيارة عام ١٩٧٧ ، كما ارتفع عدد سيارات الأجرة من ٥٧٨٦٩ إلى ٦٣٤٦٨ سيارة .

أنظر : فهمي الداغستاني . « النقل والوضع الاقتصادي في مصر » مجلة الاهرام الاقتصادي . العدد ٥٤٩ / يوليه ١٩٧٨ ، فهمي الداغستاني . « النقل في مصر » . الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ٢٧٨ .

(١٣) « على الرغم من أن الارقام القياسية الرسمية للأسعار تظهر بمعدل تضخم نحو ١٠ ٪ فثمة شواهد وقرائن عديدة تشير إلى أن هذا المعدل قد لا يقل عن ٣٠ ٪ في الفترة الأخيرة » . ابراهيم العيسوى . « تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر » مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٨٠ ابريل ١٩٨٠ . ص ١٣٢ . أنظر أيضا : رمزي زكي . مشكلة التضخم في مصر . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٨٠ ، ص ١٠٧ ـ ١٢٤ .

(١٤) تصف اقبال السباعي وجيهان المغربي حالة التدهور الشديد للمرافق الحيوية في مدينة القاهرة في دراستهما الواقعية لاحياء القاهرة المنشورة بمجلة روز اليوسف بالعدد ٢٧٩٢ بتاريخ ١٣ /١٢ /٨١ وفيما يلي مقتطفات من هذه الدراسة .

« توزعت المشكلات بين أحياء القاهرة السبعة لا فرق فيها ـ وإن اختلفت بين المناطق الراقية والمناطق الشعبية . . في شرق القاهرة مثلا مشكلتهم اليومية الحصول على رغيف الخبز . . وفي حي غرب طفت مشكلة المجاري على السطح بين المشكلات الاخرى . أما حي جنوب فمشكلته الرئيسية تراكم القمامة في عرضي الشوارع وعدم وجود شبكة للصرف الصحي . . في حين يشكو حي وسط من عدم تنفيذ قرارات الازالة مما يهدد حياة السكان . . وفي شمال القاهرة تقفز مشكلة التعديات إلى الترتيب الأول بين مشكلات الحي . . بينما يعاني المقيمون في حلوان من تلوث البيئة بسبب تعدد المصانع في المنطقة .

(١٥) أدى الانفتاح الاقتصادي وسيطرة الرأسمالية الطفيلية على اقتصاد مصر إلى اختلال شديد في توزيع الدخل في مصر . فقد تبين من دراسة للبنك الدولي أن ٢,٥ ٪ فقط من السكان يستأثرون بـ ٢٥ ٪ من الدخل القومي ، كما تبين أن ١٠ ٪ من السكان يستهلكون ٤٥ ٪ من جملة الاستهلاك العائلي بينما يستهلك ٩٠ ٪ من السكان ٥٥ ٪ من جملة هذا الاستهلاك .

فؤاد مرسي . هذا الانفتاح الاقتصادي . القاهرة . دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦ . ص ٢٩٨ وقد

اتضح من بحث العمالة بالعينية أن قرابة ربع الأسر الحضرية ونحو نصف الاسر الريفية يعيش على دخل شهري حوالي ١٧ جنيها في اشهر . ومعنى ذلك أن ٣٧ ٪ من مجموع الأسر في مصر كلها تعيش على دخل دون المستوى اللازم لمجرد تغطيته الحد الادنى الضروري من مستلزمات المعيشة .

ابراهيم العيسوى . تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر . مجلة مصر المعاصرة . ابريل ١٩٨٠ ص ١٢٢ .

(١٦) قدمت محاكمات شخصيات بارزة من الرأسمالية الطفيلية المتغلغلة في أجهزة الدولة أدلة دامغة على صحة كلامنا هذا . فقد جاء في حيثيات الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا للقيم في الطعن المقدم من رشاد عثمان (المليونير وعضو مجلس الشعب) في حكم محكمة القيم للتحفظ عليه في مكان أمين لمدة عام (١) وفرض الحراسة على امواله ، وذلك يوم ٢٢ /٥ /٨٢ ما يأتي :

« تبين من مطالعة الاوراق وما قدمه الطاعن من مستندات وما قرره بالتحقيقات أنه حتى عام ٧١ كان يبحث عن رزقه في مخلفات السفن بدلالة التصاريح الثلاث عن أعوام ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ التي قدمها ويتيح له الصعود للبواخر . ولم يكن حتى ذلك التاريخ قد حقق أرباحا تذكر أو تملك عقارات ذات قيمة وفي عام ١٩٧٤ كانت أبرز انشطته التجارية شركة لأعمال النقل مع ثلاثة آخرين بلغ رأسمالها ٢٠ ألف جنيه وفي عام ١٩٧٥ استورد مع آخرين رسالتى أخشاب خص الطاعن من أرباحها ٤١ ألف جنيه ، سنة ٧٦ لم تكن ثروة الطاعن تكاد تبلغ نصف مليون جنيه ثم قفزة إلى مبلغ ١٧ مليون جنيه و ٨٦١ ألف جنيه . ولو أن تلك الطفرة كانت نتيجة نشاط مشروع فأنه لا غبار ولا مأخذ ولا مساءلة . الا أن الامر في كل الاحوال كان جديرا بامعان الفكر والتساؤ ل ومن ثم كان التوقف حيال هذا التطور الضخم لثروة اختص بها شخص يحصل فيه السواد الأعظم من الناس على قوته وحاجياته الأساسية بأشق الجهد ، ومن ثم حق التساؤ ل فكان التحقيق وكانت المحاكمة ثم حققت المسألة وفق ما كشفت عنه الأوراق التي أفصحت عن تضافر الادلة الجدية قبل الطاعن على أن تضخم امواله كانت نتيجة استغلاله صفته النيابية كعضو مجلس الشعب ونفوذه لدى المسئولي بغير حق على أموال الدولة والاتجار في السوق السوداء واستخدام الغش في معاملاته مع الحكومة والهيئات العامة بجانب توافر الدلائل الجدية على أنه أتى افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية وافساد الحياة السياسية للبلاد » .

جريدة الاهرام . العدد ٣٤٨٦٠ بتاريخ ٢٣ /٥ /١٩٨٢ .

(١٧) قال أحمد بهاء الدين في ندوة مصر الغد التي عقدتها جريدة الأهرام أن الاسطوانات والشرائط التي تطبعها وزارة الثقافة للفنان سيد درويش تحرف أغانيه ، فقد شطبت عبارة « الصنايعية المظاليم من أغنيته وعبارة « والجيب ما فيهوش ولا مليم » من أغنية أخرى . . وفي أغنية يقول « صفر ياوابور وأربط عندك . . نزلنى في بلدي . . بلا أمريكا بلا أروبا . . نزلني في بلدي » . ومن البديهي إن كل إنسان لا يريد الا بلده . . وهذه أغان عمرها ٦٠ سنة ولكن جهازا رسميا هو وزارة الثقافة يشطبها ويقول إن هذا هو الانفتاح .

جريدة الاهرام بتاريخ ١٤ /٥ /١٩٨٢ ص ٩ .

(١٨) سمير نعيم أحمد . ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتطورها في مصر .

مجلة العلوم الاجتماعية . عدد يونيو ١٩٨٢ .

(١٩) يمكن الاستدلال على هذه القيم ومدى ترويج البورجوازية الطفيلية لها بالأقوال والأفعال ومدى انتشارها في المجتمع المصري من طوفان الاعلانات عن السلع الاستهلاكية الاجنبية الذي تغرقنا بها أجهزة الاعلام الرسمية كالاذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات ومن تحليل مضمون الافلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية ومن تصريحات المسئولين وكذلك من ملاحظة المظاهر السلوكية لابناء الطبقة الطفيلية وطوفان السلع المعروضة بالأسواق والسيارات الفارهة التي تملأ الشوارع وبصفة عامة يمكن ملاحظة ترجمة لهذه القيم في سياسات الدولة الرسمية بل وفي سلوك أشخاص على قمة السلطة . يقول عبد القادر شهيب :

« تقول احصائية طريقة إن هناك اثنين من رؤساء الوزراء السابقين ، ٢٢ وزيرا سابقا فضلا عن عشرات من وكلاء الوزارة ومئات من رؤساء القطاع العام وأعضاء مجالس ادارتها والمحافظين السابقين قد حصلوا على أكبر التوكيلات التجارية . . بل أن اشهر توكيل للسيارات في مصر ، وهو توكيل بيجو باسم احد الضباط الاحرار والوزراء السابقين المشهورين : وجيه أباظة » .

أنظر : عبد القادر شهيب . محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر . مرجع سبق ذكره .

THE IMPACT OF STRUCTURAL CHANGES IN EGYPTIAN SOCIETY ON VALUE SYSTEMS AND DEVELOPMENT

S. Naim☆

Egypt has been witnessing drastic changes in her socio-economic system since the begining of the seventies, which finally brought an end to her leading role in economic, political and cultural independence and in the struggle against imperialism, and turned her to a satelite the international capitalist system. A parasite, non productive capitalist class became dominant and allied hersef with international capitalist corporations. This class, together with state machinaries used every available means to transform value systems among the egyptian population to suit and enforce the new status-quo.

Mass Communication means, legislation, modes of consumptive behavior, advertisement, corruption, adverse living conditions of the majority of the population, inflation, migration to oil countries and cultural invasion, all had a serious impact on value systems which in turn had a serious impact on soeio-economic development in Egypt.

Contrary to the value systems which prevailed in Egypt during the previous stage of independent development and struggle against imperialism the value systems of the dependent satelite state have the following major charecteristics:

a) Understimation of productive behavior as a mean to self gratification and status.

b) encouragement of easy and rapid profit.

c) high esteem of luxurious consumption.

☆ Professor of Sociology, Kuwait University.